

ضمن نتائج المؤشر العام للشفافية في سياسة الاستثمار بالإمارة 2013

كفاءة السياسات الحكومية في أبوظبي تجذب وتشجع الاستثمار الأجنبي



ارتفاع الاستثمار في أبو ظبي

بلغت قيمة المؤشر العام للشفافية في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بإمارة أبوظبي للعام 2013 نحو 67.3 نقطة على سلم المؤشر البالغ 100، نقطة، ما يعكس إلى حد كبير شعور المستثمرين بوجود شفافية في السياسات المتخذة من قبل حكومة الإمارات، وسياسات الحكومة الرشيدة لإمارة أبوظبي بما يمثل حافزاً رئيسياً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الإمارة بشكل خاص.

جاء ذلك في نتائج المؤشر العام للشفافية في سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بإمارة أبوظبي الصادر عن إدارة الدراسات بدائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي للعام 2013.

ولمما يتعلق بمدى كفاءة السياسات الحكومية في إمارة أبوظبي لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، فمنذ النتائج التي تم الإعلان عنها في 2013، إلى جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وحول أدوار مختلف المستويات الإدارية في الإمارات وفي أبوظبي بشأن إدارة وتنفيذ السياسات والحوافز التي تؤثر على عمل المستثمرين الأجانب في إمارة أبوظبي، عكست النتائج وضوح تلك الأدوار بشكل كبير سواء على مستوى الحكومة الاتحادية أو على مستوى حكومة أبوظبي حيث عبر نحو 93.1 في المئة من المستثمرين عن وضوح تلك الأدوار بالحكومة الاتحادية.

وبالنسبة ذاتها بالنسبة لدور حكومة إمارة أبوظبي في إدارة وتنفيذ السياسات والحوافز المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورات نسبة صغيرة 6.9 في المئة عدم وضوح تلك الأدوار

على مستوى الحكومة الاتحادية وحكومة أبوظبي.

كما أفاد نحو 91.1 في المئة من المستثمرين بالعينة، عن الوضوح في عملية توزيع المسؤوليات الاقتصادية بين مختلف مستويات الحكومة في إدارة وتنفيذ السياسات والحوافز التي تؤثر على عملهم.

وعبر نحو 90 في المئة من المستثمرين بالعينة المبحوثين عن أن قرارات الجهات الحكومية في الإمارات فعالة أو كافية لإدارة وتوجيه السياسات والحوافز ذات الصلة بالاستثمار.

وبلغت نسبة المستثمرين الذين يرون أن قرارات الجهات الحكومية لإمارة أبوظبي فعالة أو كافية لإدارة وتوجيه السياسات والحوافز ذات الصلة بالاستثمار نحو 93.4 في المئة وفي كلا الحالتين فإن هذه النسبة تعتبر جيدة بشكل

كبير بما يعكس الجهود الحثيثة التي تبذلها إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة في تهيئة المناخ المناسب لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إمارة أبوظبي بشكل خاص وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام.

أما بالنسبة لدى اتفاق السياسات الحالية لإمارة أبوظبي في مجال الاستثمار الأجنبي والحوافز المتاحة مع الالتزامات الدولية فقد عبر نحو 48.7 في المئة من المبحوثين عن أن تلك القضية لا تمثل مشكلة في الأساس حيث إن السياسات المتبعة من حكومة إمارة أبوظبي في مجال الاستثمار الأجنبي والحوافز المتاحة تتفق من وجه نظرهم ولا تتعارض مع الالتزامات الدولية والتي منها على سبيل المثال معاهدات الاستثمار الثنائية.

وحول سؤال المبحوثين عن مدى سهولة الحصول على المعلومات المختلفة والمتعلقة بالاستثمار، جاءت النتائج لتوضح سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بأدوار وأنصاف العمل واحتلت المرتبة الأولى مقارنة بسهولة الحصول على المعلومات الاستثمارية الأخرى واحتلت المرتبة الثانية من حيث سهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بالشروط والمتطلبات البيئية.

وعلى الجانب الآخر كانت أقل المعلومات الاستثمارية سهلة في الحصول عليها هي الخاصة بالرسوم الحكومية، والمعلومات المتعلقة بالقضاء العقاري على وجه التحديد.

وبالنسبة لتقييم المبحوثين للتكثيف المثالية المتعلقة في رسوم التسجيل والتفويض المطلوبة

من المستثمرين الأجانب، أفاد نحو 31.4 في المئة من العينة المستجيبة بأنها لا تمثل مشكلة أو عقبة أمام استثماراتهم، بينما جاءت النسبة الأكبر منها بأنها تمثل مشكلة وعائقاً أمام استثماراتهم بإمارة أبوظبي، وتنوعت الآراء ما بين أنها تمثل مشكلة بسيطة بنسبة 22.8 في المئة، بينما يرى 25.6 في المئة أنها مشكلة متوسطة، وعبر نحو 16.7 في المئة بأنها مشكلة كبيرة، وأفاد نحو 3.5 في المئة بأنها مشكلة كبيرة جداً.

ولمما يتعلق بتقييم المبحوثين لسد صعوبة الحصول على معلومات عن التغييرات في السياسات واللوائح الحكومية لإمارة أبوظبي بشأن المستثمرين الأجانب، أفاد 41.1 في المئة من العينة المستجيبة بأنها لا تمثل مشكلة أو عقبة أمام استثماراتهم، بينما جاءت النسبة الأكبر منها 58.9 في المئة بأنها تمثل مشكلة وعائقاً أمام استثماراتهم بإمارة أبوظبي، وتنوعت الآراء ما بين أنها تمثل مشكلة بسيطة بنسبة 22.1 في المئة، بينما يرى نحو 22.1 في المئة أنها مشكلة متوسطة، وعبر نحو 5.5 في المئة بأنها مشكلة كبيرة، وأفاد نحو 2.3 في المئة بأنها مشكلة كبيرة جداً.

وبالنسبة لتقييم المبحوثين مدى صعوبة الحصول على معلومات عن التغييرات في سياسات ولوائح الحكومة الاتحادية بشأن المستثمرين الأجانب، أفاد 41.5 في المئة من العينة المستجيبة بأنها لا تمثل مشكلة أو عقبة أمام استثماراتهم، بينما جاءت النسبة الأكبر منها 58.5 في المئة بأنها تمثل مشكلة وعائقاً أمام استثماراتهم بإمارة أبوظبي، وتنوعت الآراء ما بين أنها تمثل مشكلة بسيطة بنسبة 26.8 في المئة، بينما يرى نحو 23.9 في المئة أنها مشكلة متوسطة، وعبر نحو 5.8 في المئة بأنها مشكلة كبيرة، وأفاد نحو 2 في المئة بأنها مشكلة كبيرة جداً.

زيادة نسبتها 27 في المئة مقارنة بالربع الأول

سعيد: 1.330 مليون درهم «الخليج الأول» خلال الربع الأول

حظيت بإقبال كبير من المستثمرين من مختلف أنحاء العالم، وكان الاكتتاب على هذه السندات قد انطلق في الخامس والعشرين من شهر مارس الماضي وانتهى في اليوم نفسه وبلغ السعر النهائي لهذه السندات التي تستحق بعد خمس سنوات 1 أبريل 2019، 155 نقطة أساس فوق متوسط أسعار مقايضة الفائدة.

كما أثلت وكالات التصنيف الدولية على أداء البنك القوي والمتواصل حيث منحتة وكالة «رام» الملائمة تصنيفاً استثمارياً طويل الأمد عند «إيه إيه إيه»، بينما أكدت وكالة «فيتش» على تصنيفه الائتماني طويل الأجل عند إيه إيه إيه.

في مجموعة الأعمال المصرفية للمجموعات، مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد ومجموعة الجزالة والأسواق العالمية، نمو كبير. كما نجح بنك الخليج الأول في توزيع أصوله بشكل مثالي للاستفادة من التحسن الاقتصادي المستمر الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول والذي انعكس إيجاباً على أرباحها.

وكجزء من استراتيجية الهادفة إلى تنويع مصادر التمويل، أصدر بنك الخليج الأول خلال الربع الأول من عام 2014، أول سندات بالدولار الأسترالي، حيث ألقى البنك بنجاح إصداره لسندات الكفرو، البالغة قيمتها 250 مليون دولار أسترالي (228 مليون دولار أمريكي)، والتي



عبد الحميد سعيد

التي حققها مجموعات الأعمال الثلاث الرئيسية في البنك والمجموعة

على تنوع مصادر الإيرادات في مواصلة تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية.

ويعد ارتفاع إجمالي إيرادات الربع الأول بنسبة 20 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إنجازاً متميزاً للبنك.

وتعليقاً على أداء البنك خلال الربع الأول من هذا العام، قال المدير العام، عبد الحميد سعيد، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الأول: «تشكل هذه النتائج بداية إيجابية لبنك الخليج الأول لهذا العام، حيث عكست نتائج الربع الأول قدرة البنك على مواصلة تحقيق إيرادات مرتفعة ومتنوعة عاماً بعد عام من خلال الاستخدام الأمثل للأصول». كما شهدت الإيرادات من غير الفوائد

أعلن بنك الخليج الأول عن نتائجه المالية للربع الأول من عام 2014، وبلغ صافي أرباح البنك 1.330 مليون درهم خلال الربع الأول من العام بزيادة نسبتها 27 في المئة مقارنة بالربع الأول من عام 2013.

وقال عبد الحميد سعيد، العضو المنتدب وعضو مجلس إدارة بنك الخليج الأول: «حافظ البنك على أدائه المالي المتميز مع بداية العام 2014، بناءً على الإنجازات المالية والاستراتيجية والتشغيلية التي حققها خلال العام الماضي». وقد عمل البنك على توسيع نطاق أعماله على المستويين المحلي والدولي خلال الربع الأول من هذا العام، كما ساهم التركيز



جانب من مؤتمر نتال

وتحديات الفرق، زار المشركون وأدلة العلوم والتكنولوجيا في قطر ولتحدث الإسلامي الشهير في الدوحة.

وشمل المحاضرون الذين قدموا مداخلات في المؤتمر المنظم في فندق «ريجنز كارلتون» الدوحة، سعادة الشيخ خالد عبد الله آل ثاني، رئيس العمليات في قطر غاز والسيدة سارة أكبر، الرئيس التنفيذي لشركة «كويت إنرجي» والدكتور محمد أملا نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة قابكو وشيخ حسن مدير إدارة المواهب وتوطين الوظائف والتوظيف في شركة تنمية نفط

التي أقيم المؤتمر الثاني له «نتال» بنجاح نهار الأحد في الدوحة، مع الالتزام بالاستمرار في تنمية هذا التجمع السنوي لغاية المستقبل في مجال صناعة الطاقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

شارك أربع وأربعون طالباً ومهنيّاً شاباً، من توكور وإنات، جبالاً من سبعة بلدان من الشرق الأوسط، في ورشة العمل والتفكير التي دامت أربعة أيام والتي استضافت عروضاً لأكثر خبراء قطاع النفط والغاز في الشرق الأوسط. وقد استضافت «الريادة 2014» سبعة مشتركين من الكويت.

وهضر الدكتور حمد بن عبد العزيز الكواري، وزير الثقافة والفنون والتراث في قطر، في افتتاحه للحدث: «إن التنمية البشرية هي من الأمور الأساسية وهي تستلزم التعاون بين السلطات الوطنية وجميع البلدان الأجنبية».

شأن وقد دعا «مؤتمر نتال» الريادة 2014، عدداً من القادة الشباب من قطر والبلدات العربية السعودية ولبنان وإيران وغان وإيران لإثراء عمل جماعي حول موضوع «الشركات الوطنية الامد» والتي جانب ورش العمل

وأعلنت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني عن صعوبات قد تواجه أوروبا لتخفيض اعتمادها على إمدادات الغاز الروسي، خاصة بعد فرض عقوبات على روسيا، وتصريح العديد من الدول على رأسها ألمانيا بأنها تحاول إيجاد بدائل عن الغاز الروسي، إضافة إلى الضرر الاقتصادي للمد الذي قد يطرأ للمنشآت الصناعية التي تعتمد اعتماداً كلياً على الغاز. وفي هذا الإطار أعلنت روسيا أنها بصدد زيادة إمداداتها من الغاز لعدد من الدول عبر خط «بلو ستريم».

وقالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إن «فرض حظر على واردات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي سيحدث اضطراباً كبيراً في الصناعة والاقتصاد، كما ستعاني المنطقة من نقص الغاز وارتفاع الأسعار، بسبب قدرتها المحدودة على خفض الطلب وتوجيه مصدر بديل للإمدادات وكذلك نقل الغاز إلى البلدان الأكثر تضرراً».

وذكرت الوكالة في تقرير نشرته، يوم أمس الأربعاء، أن «من شأن الزيادة في أسعار الغاز أن يكون له آثار متتالية على أسعار الكهرباء والفحم والنفط، إضافة إلى أن الصناعة ستتحمل العبء الأكبر لنقص الغاز الوطني».

وأشار التقرير إلى «فرض حظر استيراد الغاز الروسي لفترة

«فيتش»: صعوبات أوروبية في استبدال إمدادات الغاز الروسي



مبنى وكالة فيتش للتصنيف الائتماني

العظمى من محطات تسهيل الغاز تقع في جنوب أوروبا والمملكة المتحدة، بعيداً عن بلدان وسط وشرق أوروبا التي هي الأكثر اعتماداً على الغاز الروسي، كما أن شبكات الغاز الأوروبية تعاني من الاختناقات، التي تحد من القدرة على نقل الغاز عبر الحدود.

ويضيف التقرير أن مبادرات الحد من الطلب على الغاز، ستكون ذات فائدة محدودة، فقد تمكنت اليابان من تخفيض حجم الطلب على الطاقة بنسبة 4.7 في المئة بعد كارثة فوكوشيما في مارس 2011.

وحذرت المفوضية الأوروبية، في وقت سابق من الأسبوع الجاري، من خطر حدوث أزمة في الغاز القادم لها من روسيا عبر أوكرانيا.

وطالب الغفوس الأوروبي لشؤون الطاقة جوينتر أوبنجر

الأسبوع في السعودية خلال الأسبوع الفائت لا يعني ارتفاع قيمة العقار، إنما يحدّد عمليات الإفراغ والبيع، وعادة ما يقارن بالأسبوع الذي سبقه، ومن هنا كان ارتفاع المؤشر 66 في المئة، وبقيمة صفقات إجمالية وصلت إلى 11.6 مليار ريال.

وأوضح الرييش في حديث خاص له، «العربية نت» أن هناك أسابيع ترتفع فيها تداولات البيع في العقار سواء السكن أو الأراضي وأخرى تنخفض تلك التداولات، وهو أمر عائد إلى فترة الإجازات أو مواسم معينة أو بداية الصيف، وكلها أسباب ترتفع وتخفض التداولات، وبين الرييش أن الأهم هو أن السوق العقاري

طويلة احتمال ضعيف، ولكنه في الوقت ذاته سيناريو ذا تأثير ضخم، إذ أن روسيا تزود أوروبا بنحو 27 في المئة من احتياجات أوروبا للغاز».

وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نهاية الأسبوع الماضي «إن من المستحيل أن تتوقف أوروبا عن شراء غاز بلاده بشكل كامل، رغم محاولات الغارة الحد من اعتمادها على استيراد الطاقة من موسكو».

وأشار التقرير إلى أن «الإيقاف المؤقت، والذي يؤثر فقط على إمدادات الغاز لأوروبا عبر أوكرانيا هو السيناريو الأكثر ترجيحاً، وهو ما يستعد له أوروبا بشكل أفضل، نظراً للاحتياطيات الكبيرة لديها واقتناع خط أنابيب جديد بين روسيا وألمانيا مؤخراً».

ويذكر التقرير أنه في حالة فرض حظر لفترة طويلة على إمدادات الغاز، سواء من جانب أوروبا أو روسيا، فإن الصناعات كثيفة الاستهلاك للغاز مثل الصلب والمواد الكيماوية، ستكون الأكثر تضرراً، وهذا من شأنه تسريع إغلاق أو تجميد عمل الوحدات التي تعاني من انخفاض الربحية على وجه الخصوص».

ويوضح التقرير أن «أوروبا لديها الكثير من القدرات غير المستغلة لإعادة تسهيل الغاز الطبيعي المسال، والتي يمكن أن تساعد في استبدال بعض الإمدادات الروسية، ولكن الغالبية

خير: العقار مقبل على ارتفاع بالربع الأخير بالسعودية

العقار ويشهد حركة صعود خلال الربع الأخير من العام الجاري، وأشار الرييش إلى أن غالبية الذين لديهم السيولة يتأثون في الشراء، خصوصاً ما ينتفرون الإسكان.

وأوضح الرييش أن عقليه الأسر السعودية قد تغيرت كثيراً، ففي السابق كانت ترفض شراء الشقق أو السكن بها، لصغر حجمها ولتعودهم على المنازل الكبيرة، لكن حالها أصبح هناك إقبال كبير على شراء الشقق، وخصوصاً في المنطقة الشرقية والمناطق الوسطى، مضيفاً أن الأسر الصغيرة من السعوديين يفضلون الشقق أو القلل الصغيرة والتي عادة ما تكون داخل «الكامبائند» مثلاً.

في السعودية يشهد ركوداً واضحاً سواء على صعيد الأفراد أو المؤسسات فلم تعد الحركة كما كانت قبل عامين.

ورجع الرييش أسباب الركود إلى أن الكثير من المضاربين قاموا بتسييل أصولهم العقارية وضخها في سوق الأسهم، بينما أن الوضع - الركود - سيستمر بهذا الشكل إلى حين إعلان نتائج وزارة الإسكان بشأن العدد النهائي للمستحقين للسكن من المواطنين السعوديين.

وقال الرييش إنه في غضون أسابيع سيقلق باب التقديم وسيتم فرز الأسماء خلال شهر سبتمبر المقبل تقريبا، وبعد هذا سيتم الإعلان عن المسحقين وأعدادهم، متوقفاً أن يرتفع سوق

السعودية يشهد ركوداً واضحاً سواء على صعيد الأفراد أو المؤسسات فلم تعد الحركة كما كانت قبل عامين.

ورجع الرييش أسباب الركود إلى أن الكثير من المضاربين قاموا بتسييل أصولهم العقارية وضخها في سوق الأسهم، بينما أن الوضع - الركود - سيستمر بهذا الشكل إلى حين إعلان نتائج وزارة الإسكان بشأن العدد النهائي للمستحقين للسكن من المواطنين السعوديين.

وقال الرييش إنه في غضون أسابيع سيقلق باب التقديم وسيتم فرز الأسماء خلال شهر سبتمبر المقبل تقريبا، وبعد هذا سيتم الإعلان عن المسحقين وأعدادهم، متوقفاً أن يرتفع سوق